المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/QVQV7666
Volume 2 Issue 7
N :9 July 2026
ISSN : 3119-6411

الإعاقة في عصر الذكاء الاصطناعي بين الحماية القانونية والتمكين السيكولوجي

Disability in the Age of Artificial Intelligence: Between Legal Protection and Psychological Empowerment

الدكتور : خليل خرخاش
، دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الملخص :
يسعى هذا المقال إلى تفكيك الأبعاد الفلسفية، القانونية، والسيكولوجية للتحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، راصدا المسافة الفاصلة بين الوعود التكنولوجية التبشيرية وحقيقة التمكين الوجودي للأشخاص في وضعية إعاقة. من خلال تبني مقاربة نقدية بينية، يكشف البحث عن طبيعة الفضاء السيبراني كبنية قوة، ومخاطر إعادة إنتاج الإقصاء عبر التحيزات الخوارزمية التي تفرض معيارية أنثروبولوجية وإحصائية مجحفة ضد الاختلاف البشري. وفي المقابل، يبحث المقال في الشق القانوني معالم الدستورانية الرقمية لتأصيل الولوجيات البرمجية وحماية الخصوصية الحيوية للبيانات البيومترية الحساسة. كما يحلل، من منظور سيكو-دينامي، كفاءة الوسائط الذكية كـ "أنا ملحق" يرمم التوازن النرجسي المتصدع، ويوفر بيئة احتضانية آمنة تكسر متلازمة العجز المتعلم لرفع منسوب الفاعلية الذاتية. وتخلص الدراسة إلى صياغة رهانات استراتيجية للانتقال نحو عقد اجتماعي رقمي يضمن الانتقال من الوجود المشروط خوارزمياً إلى الوجود الكامل المستدام بما يصون إنسانية الإنسان وكرامته كغاية في ذاتها.

الكلمات المفتاحية :الدستورانية الرقمية، التحيزات الخوارزمية، الفاعلية الذاتية، الخصوصية الحيوية، العجز المتعلم.

Abstract:
This article seeks to deconstruct the philosophical, legal, and psychological dimensions of digital transformation and artificial intelligence applications, examining the gap between techno-evangelical promises and the reality of existential empowerment for persons with disabilities. Adopting an interdisciplinary critical approach, the research unveils cyberspace as a power structure and exposes the risks of reproducing exclusion through algorithmic biases that impose unfair anthropological and statistical normalizations against human diversity. Conversely, on the legal front, the study explores the tenets of "digital constitutionalism" to anchor programmatic accessibility and protect the biological privacy of highly sensitive biometric data. Furthermore, from a psychodynamic perspective, it analyzes the efficacy of smart media acting as a "prosthetic ego" that restores a fractured narcissistic equilibrium, and provides a "holding environment" that shatters the learned helplessness syndrome to enhance self-efficacy. Ultimately, the study outlines strategic stakes for transitioning toward a digital social contract that guarantees a shift from an algorithmically conditional presence to a sustainable, full existence, thereby safeguarding human dignity as an end in itself.

Keywords: Digital Constitutionalism, Algorithmic Biases, Self-Efficacy, Biological Privacy, Learned Helplessness.

مقدمة

تأخذ الطفرة الرقمية المتسارعة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المعاصرة موقعا مركزيا في إعادة تشكيل بنى الفكر الإنساني وتوجيه المنظومات السوسيو-قانونية؛ حيث يجنح الخطاب السائد عالميا نحو ما يمكن تسميته بـ "المدرسة التفاؤلية الإجرائية" التي تبشر بالرقمنة والبرمجة بوصفها الحلقة المفقودة والبديل الخلاصي الذي سيطوي، بضربة خوارزمية واحدة، عهود البيروقراطية

وتعقيدات التدبير الإداري، ويذلل في الآن ذاته عقبات النفاذ المعرفي والقانوني والخدماتي في الفضاء العام الافتراضي[164]. غير أن هذا التموقع في السياق العام يستدعي الانتقال الصارم نحو سياق خاص ومؤطر بدقة، يبحث في تمظهرات هذه الثورة البرمجية وانعكاساتها المباشرة على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة وانكشافا، وتحديدا الأشخاص في وضعية إعاقة؛ حيث تضعنا المنصات الحديثة أمام مفارقة حقوقية وسيكولوجية بالغة التعقيد، تتأرجح فيها التقنية بين كونها جسرا نحو الانعتاق والتمكين الوجودي، أو جدارا خوارزميا صلبا يعيد إنتاج الإقصاء بآليات ناعمة وصيغ رقمية مستحدثة تفرض معيارية أنثروبولوجية وإحصائية صماء تتجاهل الاختلاف البشري الطبيعي[165].

تكمن أهمية هذا الموضوع في أبعاده الثلاثية التي تتشابك فيها الأكاديمية بالحقوقية والواقعية؛ فهو لا يكتفي بمساءلة كفاءة النص القانوني ورقابته على الفضاء السيبراني، بل يتعداه إلى سبر الأغوار السيكو-دينامية للذات الإنسانية التي تحاول عبر الوسيط التكنولوجي ردم فجوات القصور الوظيفي، مما يجعل من البحث معيارا علميا حاسما لقياس نضج العدالة الاجتماعية والديمقراطية الرقمية في سياق يزاوج بين السيادة التشريعية والامتلاء الوجودي للذات[166]. وتروم هذه الدراسة تحقيق هدف محوري يتمثل في إجراء تشريح نقدي وبيني للمنظومة القانونية والسيكولوجية المنظمة لهذا التحول، من خلال الكشف عن خلفيات التحيزات المضمرة وراء خوارزميات الاستمثال الإحصائي، وتحديد متطلبات الانتقال من منطق الرعاية التكنولوجية القائمة على الشفقة أو الامتياز التكميلي، إلى منطق الاستحقاق والمواطنة المرنة الكاملة التي تضمن حق الوجود دون قيد أو شرط برمجي[167].

في ظل وفرة الأدبيات التي قاربت موضوع الإعاقة من زوايا كلاسيكية ركزت في مجملها على الولوجيات المادية الفيزيائية والتأهيل الطبي أو السوسيولوجي التقليدي[168]، تبرز الفجوة البحثية الجوهرية التي يسعى هذا المقال لسدها؛ حيث تعاني الدراسات القانونية والنفسية الراهنة من قصور معرفي ونظري حاد في مواكبة "الوجود الافتراضي للذات"؛ إذ لا تزال الترسانة التشريعية والسيكولوجية تتعامل مع الفضاء الرقمي بوصفه فضاء محايدا تتوفر فيه الفرص للجميع بشكل متساو، متغافلة عن بنى القوة والسلطة الحيوية التي تمارسها الخوارزميات، والعمق الانكشافي للبيانات الحيوية التي تجمعها الأجهزة الذكية المساعدة دون حماية قانونية متخصصة[169]، فضلا عن غياب التأطير العلمي للتعويض التقني بوصفه آلية نفسية دينامية لترمم الجروح النفسية وإعادة بناء الفاعلية الذاتية في بيئة افتراضية تفتقر لأخلاقيات التصميم الشامل.

وتأسيسا على هذه الفجوة المعرفية، يطرح البحث جملة من الأسئلة الجوهرية الناظمة لتحليله: إلى أي حد تستطيع القواعد الدستورية الحالية ومقتضيات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالمغرب استيعاب مفهوم الدستورانية الرقمية وفرض الولوجيات البرمجية وحماية الخصوصية الحيوية للأشخاص في وضعية إعاقة؟ وكيف يسهم التمكين التقني عبر الذكاء الاصطناعي في ترميم التوازن السيكولوجي ورتق الجروح النفسية وبناء الفاعلية الذاتية في مواجهة العجز المتعلم داخل الفضاء السيبراني؟ وما هي المداخل التشريعية والنفسية الكفيلة بصياغة عقد اجتماعي رقمي يضمن الحق في الوجود الكامل لا الوجود المشروط؟

---

164 Nicholas Negroponte, *Being Digital*, New York: Alfred A. Knopf, 1995, p. 64.

165 Cathy O'Neil, *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy*, New York: Crown Publishing Group, 2016, p. 82.

166 Luciano Floridi, *The Onlife Manifesto: Being Human in a Hyperconnected Era*, Cham: Springer Open, 2014, p. 115.

167 Gerard Goggin and Christopher Newell, *Digital Disability: The Social Construction of Disability in New Media*, Oxford: Rowman & Littlefield Publishers, 2003, p. 43.

168 Michael Oliver, *The Politics of Disablement*, London: Macmillan Education, 1990, p. 22.

169 Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*, New York: PublicAffairs, 2019, p. 134.

للإجابة المنهجية عن هذه التساؤلات ومساءلتها سوسيولوجيا وحقوقيا، تم اعتماد خطة بحث تنتظم في مبحثين متكاملين بنيويا ووظيفيا؛ حيث يخصص المبحث الأول لتفكيك الأطر القانونية والرهانات الحقوقية للإدماج الرقمي، من خلال معالجة مسألتين أساسيتين في فقرتين متعاقبتين؛ تنصرف الفقرة الأولى منه لبحث أبعاد الدستورانية الرقمية وسؤال "الولوجيات البرمجية" بالتركيز على مقتضيات الفصل 34 من الدستور المغربي ونقد الأمية البرمجية للمرفق العام الرقمي[170]، في حين تنكب الفقرة الثانية على تحليل إشكالية السيادة على البيانات وحماية "الخصوصية الحيوية" في ضوء أحكام القانون رقم 09.08، ومساءلة قدرته على لجم رأسمالية المراقبة والتنميط الخوارزمي، مع المطالبة بإرساء قاعدة الحقوق بالتصميم[171]. وفي المقابل، ينفتح المبحث الثاني على المقاربة السيكولوجية والتمكين الوجودي عبر التقنية، مفردا فقرتين متوازنتين؛ تبحث الأولى في العمق السيكو-دينامي للتعويض التقني بوصفه آلية لرتق "الجرح النرجسي" وتوظيف الآلة كـ "أنا ملحق" يعيد سلطة التحكم للذات بناء على أطروحات فرويد[172] وأدلر[173]، بينما تنشغل الفقرة الثانية برصد الفضاء السيبراني بوصفه بيئة احتضانية آمنة وفق أدبيات وينيكوت[174]، تتيح الانعتاق من الوصم الاجتماعي الواقعي لرفع منسوب "الفاعلية الذاتية" عند باندورا[175] والانتصار على العجز المتعلم وصولا إلى تحقيق الذات والامتلاء الأنطولوجي الكامل تحت مظلة بيئة تكنولوجية وتشريعية عادلة ودامجة.

المبحث الأول: الأطر القانونية والرهانات الحقوقية للإدماج الرقمي

يروم هذا المبحث تفكيك البنية التشريعية الوطنية ومساءلتها في ضوء مفهوم "الدستورانية الرقمية" المعاصرة، بغية رصد مدى كفاءة القواعد القانونية الراهنة وقدرتها على لجم السلطة الحيوية التي تمارسها الخوارزميات الصماء في الفضاء السيبراني. وسنعمل من خلاله على سبر الأغوار التشريعية للوثيقة الدستورية المغربية لعام 2011، وتحديدا الفصل 34 منها، لاستجلاء أبعاد الحق في النفاذ الرقمي الكامل وتحويله من مجرد امتياز تقني تكميلي إلى التزام دستوري وسيادي ملزم للمرفق العام الرقمي. كما سينكب المبحث على معالجة الإشكالات القانونية الدقيقة المرتبطة بالانكشاف الرقمي للأشخاص في وضعية إعاقة، ومساءلة مقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في مواجهة رأسمالية المراقبة والتنميط الخوارزمي، والمطالبة بفرض فلسفة "الحقوق بالتصميم" لحماية المعطيات الحيوية والبيومترية الحساسة لهذه الفئة.

الفقرة الأولى: الدستورانية الرقمية وسؤال الولوجيات البرمجية (الفصل 34 من الدستور)

تقتضي معالجة الحق في الوجود الرقمي الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة من منظور فقه القانون المعاصر، الانتقال الصارم نحو أطروحة "الدستورانية الرقمية" بوصفها الإطار النظري الأنسب لمقاربة التحولات التكنولوجية المتسارعة؛ إذ لم يعد الدستور مجرد وثيقة سياسية لتنظيم السلطات التقليدية وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات الفيزيائية، بل استحال ميثاقا حقوقيا حمائيا يمتد سلطانه إلى الفضاء الافتراضي لضبط بنى القوة البرمجية الجديدة[176]. إن هذا الانتقال المفاهيمي يفرض مراجعة نقدية عميقة للمضمون الحقوقي للفصل 34 من الدستور المغربي لسنة 2011، والذي ينص صراحة على إلزام السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات تيسر تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات الأساسية. غير أن إشكالية التنزيل الإجرائي لهذا النص الدستوري تكمن في ارتهانه للمقاربة التقليدية التي تختزل مفهوم "الولوجيات" في أبعادها المادية والفيزيائية والتهيئة

170 Ronald Deibert, *Black Code: Inside the Battle for Cyberspace*, Toronto: McClelland & Stewart, 2013, p. 91.

171 Lawrence Lessig, *Code: And Other Laws of Cyberspace, Version 2.0*, New York: Basic Books, 2006, p. 125.

172 Sigmund Freud, *On Narcissism: An Introduction*, London: Hogarth Press, 1914, p. 73.

173 Alfred Adler, *Understanding Human Nature*, New York: Greenberg Publisher, 1927, p. 54.

174 Donald Winnicott, *The Maturational Processes and the Facilitating Environment: Studies in the Theory of Emotional Development*, London: The Hogarth Press, 1965, p. 44.

175 Albert Bandura, *Self-Efficacy: The Exercise of Control*, New York: W. H. Freeman and Company, 1997, p. 81.

176 Ronald Deibert, op. cit., p. 95.

المعمارية للمرافق العمومية، في غياب شبه تام للوعي القانوني بـ "الولوجيات البرمجية" التي تشكل شرطا ذاتيا وحيويا للمواطنة الرقمية في مجتمع المعرفة الشبكي المعاصر.

فلسفيا، يتناغم الالتزام الدستوري الوارد في الفصل 34 مع نظرية العدالة كإنصاف التي أسس لها جون رولز، والتي تقتضي تفكيك العوائق المؤسساتية والبيئية التي تحول دون تمتع الأفراد الأكثر انكشافا في البنية الاجتماعية بفرص الفعل والارتقاء المتكافئ. وإذا كان رولز قد صاغ نظريته في سياق مجتمع ما قبل الثورة الرقمية، فإن إسقاط أطروحته على الفضاء السيبراني يفرض على المشرع الدستوري إلزامية تكييف الأنظمة الذكية لخدمة التنوع الإنساني، معتبراً أن "الكود البرمجي" هو بمثابة القانون الخفي الذي يحكم الفضاء الافتراضي ويملك سلطة الإقصاء أو الإدماج الصامت[177]. من هذا المنطلق، فإن المنصات والمواقع الحكومية والمرفق العام الرقمي بالمغرب عندما تصمم دون مراعاة لتقنيات قارئات الشاشة للمكفوفين، أو غياب التوصيفات النصية الموازية للصم، أو الافتقار للواجهات المرنة التي تستوعب الخصوصيات الحركية والذهنية، فإنها تمارس تمييزا سلبيا غير معلن وخطيرا، وتفرغ النص الدستوري من حمولته الحقوقية والأخلاقية، محولة الحق في النفاذ إلى مجرد شعار نظري مع وقف التنفيذ.

إن هذا التغافل البرمجي للمرفق العام الرقمي المغربي تعيد إنتاج الوصم الاجتماعي والتهميش السوسيولوجي بشكل معقد؛ فالشخص في وضعية إعاقة يجد نفسه محاصرا بجدران خوارزمية صماء تحرمه من الاستفادة من الخدمات الإدارية والقانونية المرقمنة، مما يعزز أطروحة المدرسة النقدية التي ترى أن التقنية في ظل الرأسمالية المعاصرة لا تشتغل كفضاء محايد للفرص، بل كآلية لضبط وتصنيف وتنميط الأجساد وفق معايير الاستمثال الإحصائي للغالبية البشرية[178]. إن هذا التنميط الخوارزمي يحول الإعاقة برمجيا إلى خانة البيانات الشاذة أو التائهة التي تعيق انسيابية النظام التقني، مما يترتب عنه إقصاء وجودي كامل للفرد من الفضاء العام الافتراضي، وهو الإقصاء الذي يمثل خرقا لمبدأ المساواة الجوهرية والكرامة الإنسانية بوصفها غاية في ذاتها وليست وسيلة، طبقا للمنظومة الأخلاقية الكانطية[179].

تأسيسا على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى اجتهاد دستوري وتشريعي يقطع مع لغة الأماني الحقوقية، وينتقل صراحة نحو مأسسة حقوق الجيل الرابع؛ حيث يجب إخلاق وأنسنة الأكواد البرمجية الحاكمة للمرفق العام من خلال فرض المعايير الدولية لولوجية محتوى الويب كقاعدة قانونية آمرة ومسبقة يرتب عدم احترامها جزاءات إدارية ومالية صارمة على المؤسسات المخلة بها. إن السيادة القانونية للمغرب تقتضي ألا يترك الإدماج الرقمي لذوي الإعاقة رهينا برغبة أو استنسابية المهندسين والمبرمجين، بل يجب أن يؤطر بقوانين إلزامية تربط منح التراخيص للمنصات الرقمية الخاصة، وكذا تمويل المنصات العمومية، بمدى مطابقتها الصارمة لبروتوكولات التصميم الشامل[180].

إن هذا التحول التشريعي المنشود هو كفيل بنقل الشخص في وضعية إعاقة من دائرة التبعية والارتهان للمساعدة البشرية التقليدية أثناء ولوجه للخدمات الافتراضية، إلى رحاب السيادة والاستقلال الذاتي الكامل؛ فالولوجية البرمجية ليست مجرد تكييف تقني ثانوي، بل هي جوهر الحق في المواطنة المرنة وعنصر حاسم لتمكين الفرد من بناء واستثمار رأسماله الرقمي والاجتماعي والمعرفي في عصر "المجتمع الشبكي" المتصل[181]. إن إغلاق هذه الفجوة المعرفية والتشريعية بالمغرب يعد مدخلا لا غنى عنه لملائمة الترسانة القانونية الوطنية مع المادة 30 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولضمان ألا يتحول الذكاء الاصطناعي والرقمنة إلى أدوات تكرس "العنف الرمزي" المؤسساتي ضد الهامش، بل قاطرة حقيقية لإرساء عدالة توزيعية واعتراف قانوني ووجودي منصف يستوعب التنوع البشري كقيمة مضافة تغني النسيج المجتمعي بأكمله.

177 Lawrence Lessig, op. cit., p. 132.

178 Cathy O'Neil, op. cit., p. 89.

179 Immanuel Kant, *Groundwork for the Metaphysics of Morals*, (Translated by Allen W. Wood), New Haven: Yale University Press, 2002, p. 46

180 Gerard Goggin and Christopher Newell, op. city., p. 52.

181 Luciano Floridi, op. cit., p. 122.

الفقرة الثانية: السيادة على البيانات وحماية "الخصوصية الحيوية" (القانون رقم 09.08)

ينتقل التحليل النقدي للبيئة الحقوقية من سؤال النفاذ الرقمي إلى معضلة أعمق تتصل بالأمان الأنطولوجي وحرمة الذات المنكشفة خوارزميا، وهي الإشكالية المتمثلة في حماية الخصوصية الحيوية للأشخاص في وضعية إعاقة في ظل "رأسمالية المراقبة" المعاصرة[182]. إن هذه الفئة الاجتماعية تعد سوسيولوجيا وتقنيا الأكثر انكشافا رقميا؛ نظرا لأن استعادتها للفاعلية الجسدية والحركية والمعرفية تظل مرتهنة بالاستخدام الكثيف والمستمر للتكنولوجيات المساعدة، والأجهزة الذكية القابلة للارتداء، والتطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تعتمد على التغذية الراجعة من جسد المستخدم. إن هذا الارتهان البنيوي يحول أجساد ذوي الإعاقة، وحركاتهم التلقائية، ونبرات أصواتهم، وحتى مؤشراتهم البيولوجية، إلى "منجم مفتوح" لجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي، ولاسيما "المعطيات البيومترية والحيوية" الحساسة للغاية.

عند إخضاع المنظومة التشريعية المغربية، وتحديدا القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، للمساءلة والتشريح النقدي، يتضح بجلاء وجود قصور تشريعي حاد في مواكبة الطفرة البيومترية الحديثة؛ فهذا النص القانوني، الذي تم صياغته في سياق تاريخي سابق لطفرة الذكاء الاصطناعي التوليدي والأنظمة الخوارزمية التنبؤية، يتعامل مع المعطيات الحساسة بمنطق تقليدي جامد لا يستوعب الخصوصية الانكشافية لأجساد ذوي الإعاقة. إن البيانات الحيوية المستخلصة من كراسي متحركة ذكية، أو أطراف صناعية متصلة بالشبكة، أو برمجيات تتبع حركة العين، ليست مجرد بيانات تقنية عادية، بل هي شفرات الوجود الفيزيائي والنفسي للفرد، والتي يتيح تجميعها للشركات الاحتكارية والأنظمة البرمجية القدرة على ممارسة نمط جديد من الضبط والتحكم الحيوي وتصنيف الأفراد[183].

إن مكمن الخطر السوسيولوجي والحقوقي يكمن في غياب الحماية المتخصصة داخل القانون 09.08؛ حيث تترك هذه المعطيات الحيوية عرضة لعمليات التنميط الخوارزمي التي قد تستخدم لإقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة من فرص الشغل، أو حرمانهم من التغطية الصحية والتأمينية بناء على تنبؤات برمجية مجحفة لنسب العجز أو تطور الحالة المرضية[184]. إن هذا الاستغلال التجاري والتنظيمي للبيانات الحيوية يمثل خرقا لكرامة الذات البشرية، ويقوض مبدأ السيادة الشخصية، محولا الجسد المختلف إلى موضوع للاستثمار الرقمي والمراقبة اللصيقة.

تأسيسا على هذا القصور المعرفي والتشريعي، أصبح من الواجب حقوقيا فرض انتقال راديكالي في فلسفة التشريع المغربي نحو مأسسة قاعدة "الحقوق بالتصميم"؛ وهي المقاربة القانونية والتقنية الآمرة التي تفرض على مبرمجي ومصنعي التكنولوجيات المساعدة إدماج الضمانات الحقوقية وحماية الخصوصية في صلب البنية الهندسية والأكواد البرمجية للأنظمة منذ مراحلها الجنينية الأولى، بحيث تشفر البيانات الحيوية وتعالج محليا داخل الأجهزة دون السماح بتدفقها نحو خوادم الشركات الاحتكارية إلا بموافقة مستنيرة وخاصة من المستخدم[185]. كما يجب على "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" بالمغرب، تطوير أطرها الرقابية وتحديث نصوصها الأخلاقية لتصنيف البيانات الحيوية للأشخاص في وضعية إعاقة كمعطيات سيادية وفائقة الحساسية، يحظر معالجتها أو تداولها خارج الأغراض التأهيلية الصرفة وبشروط أمان بالغة التعقيد تضمن صون كرامة الفرد وأمنه الأنطولوجي الكامل تحت مظلة سيادة قانون عادل يوفر الحماية للجميع[186].

182 Shoshana Zuboff, op. cit., p. 141.

183 Lawrence Lessig, op. cit., p. 145.

184 Cathy O'Neil, op. cit., p. 94.

185 Ronald Deibert, op. cit., p. 102.

186 Shoshana Zuboff, op. cit., p. 156.

المبحث الثاني: المقاربة السيكولوجية والتمكين الوجودي عبر التقنية

ينقلنا التحليل في هذا المبحث من صرامة النصوص القانونية والضمانات التشريعية المؤسساتية إلى البنية الداخلية العميقة للذات الإنسانية، بغية رصد الأثر السيكو-دينامي المباشر للتكنولوجيا المعاصرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على المنظومة النفسية للأشخاص في وضعية إعاقة. وسنعمل من خلاله على سبر كيفيات اشتغال هذه الوسائط الرقمية كأدوات لترميم البناء النفسي المتصدع بفعل القشور الوظيفي، وتحديد الشروط السيكولوجية التي تجعل من الفضاء السيبراني بيئة حاضنة ومنطلقا لرفع منسوب الفاعلية الذاتية وتحقيق الامتلاء الوجودي الكامل. وسينقسم هذا المبحث إلى فقرتين متكاملتين؛ تنصرف الأولى منهما إلى تشريح آليات رتق الجروح النفسية وتوظيف التقنية كـ "أنا ملحق" يرمم التوازن النرجسي للذات بناء على إرث مدرسة التحليل النفسي وعلم النفس الفردي، في حين تنكب الفقرة الثانية على مقاربة الفضاء الرقمي بوصفه بيئة احتضانية آمنة تكسر طوق العجز المتعلم وتتيح الانعتاق من الوصم الاجتماعي الواقعي نحو تحقيق الذات.

الفقرة الأولى: رتق "الجرح النرجسي" وتوظيف التقنية كـ "أنا ملحق" (فرويد وأدلر)

تقتضي المقاربة السيكولوجية الرصينة لعملية الإدماج الرقمي للأشخاص في وضعية إعاقة الغوص في الأبعاد اللاشعورية والديناميات النفسية التي تحكم علاقة الذات بالجسد المأزوم؛ فالقصور الوظيفي، سواء كان حسيا أو حركيا أو ذهنيا، لا يتوقف عند حدود التعطل البيولوجي، بل يمتد ليمارس هدما داخليا مستمراً لبناء الأنا، محدثا ما يصطلح عليه في أدبيات التحليل النفسي بـ "الجرح النرجسي" العميق[187]. إن هذا الجرح ينشأ من المسافة الشاسعة والشرخ الحاد بين "الأنا المثالي" الذي يطمح للكمال والمعيارية البدنية، وبين "الأنا الواقعي" المحاصر بحدود العجز الإكلينيكي ونظرات المجتمع الواردة عبر التنشئة الاجتماعية؛ مما يولد شعورا مزمنا بالانكشاف وصدمة مستمرة تهدد التماسك الأنطولوجي للذات. وفي ظل هذا التصدع البنيوي، تتدخل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأنظمة المساعدة المتطورة لا بوصفها مجرد أدوات تقنية خارجية أو قطع غيار أداتية، بل كـ "وسائط سيكولوجية" تلعب دور "الأنا الاصطناعي الملحق (Prosthetic Ego)" الذي يقوم بمهمة إسناد الأنا الضعيف، ورتق الشرخ النرجسي عبر إعادة منحه سلطة التحكم والسيطرة المفقودة على البيئة الخارجية المحيطة به.

إن الآلة الذكية، عندما تتكامل مع وعي الذات وتستجيب لنبضاتها وحركاتها التلقائية، تصبح بمثابة امتداد فينومينولوجي للجسد، مما يتيح للأنا استعادة الشعور بالكلية والأمان والامتلاء بعد فترات طويلة من التمزق والاغتراب البدني والوجودي. ويتعمق هذا التحليل السيكو-دينامي عند إسقاط أطروحات مدرسة علم النفس الفردي لألفرد أدلر، وتحديدا مفهومه المركزي حول "عقدة النقص (Inferiority Complex)" والنزوع الفطري نحو "التعويض (Compensation)" كآلية دفاعية ونفسية لتحقيق التوازن[188]. إن الشخص في وضعية إعاقة، وتحت وطأة الشعور بالقصور البدني، يمتلك طاقة نفسية هائلة تدفعه نحو البحث عن مسارات بديلة لإثبات الذات وتحقيق التفوق؛ وهنا يبرز الذكاء الاصطناعي كمختبر مثالي ومجال خصب لإنتاج ما يسميه أدلر بـ "التعويض المتفوق (Super-Compensation)". فالوسيط الرقمي والبرمجي يتيح للفرد تجاوز سد الخلل الوظيفي البسيط نحو بناء مهارات تقنية وإبداعية ومعرفية فائقة تتخطى المعايير البشرية العادية، بحيث يستحيل عجز الجسد الفيزيائي، بفضل التمكين الرقمي، إلى دافع وقوة كفاحية لإنتاج التميز والعبقرية الرقمية التي تبهر الفضاء العام وتجبر المجتمع على تغيير تمثلاته الكلاسيكية حول الإعاقة.

إن هذا التوظيف السيكولوجي المتقدم للتقنية يساهم بشكل مباشر في صيانة الرأسمال الرمزي[189] والنفسي للرياضي أو الباحث أو الفاعل في وضعية إعاقة؛ إذ يتوقف عن النظر إلى نفسه كذات مستهلكة للمساعدة أو موضوع مستباح للرعاية الطبية والإحسان الاجتماعي، لينتقل إلى موقع "الذات السيادية" الفاعلة والمبدعة التي تمتلك زمام المبادرة والقدرة على المنافسة والابتكار.

187 Sigmund Freud, op. cit., p. 73.

188 Alfred Adler, op. cit., p. 54

189 Pierre Bourdieu, *Langage et pouvoir symbolique*, Paris: Éditions du Seuil, 2001, p. 167.

إن تملك المنصات وتطويعها لخدمة الوجود الإنساني يعيد بناء "الأنا القوي" القادر على مواجهة الضغوطات الإحباطية والتحيزات المجتمعية؛ فالآلة هنا تشتغل كحارس نفسي يمنع تدفق الإشارات السلبية والإحباطات البيئية إلى عمق اللاشعور، محولة إياها إلى طاقة إنتاجية وإنجازية عالية تعزز من تماسك الشخصية ومرونتها النفسية في عصر يتسم بالرقمنة الشاملة والاتصال الفائق والمستمر190.

بيد أن هذا التمكين السيكوديناميي عبر "الأنا الملحق" يظل مشروطا، كما أسلفنا في المقاربة القانونية، بمدى احترام أخلاقيات التصميم الشامل وغياب التحيزات الخوارزمية؛ فإذا كانت التكنولوجيا مصممة بأكواد إقصائية، فإنها ستتحول من أداة لترميم النرجسية الجريحة إلى وسيلة لتعميق الجرح وتكريس الاغتراب السيكولوجي والبيو-سياسي للذات191. من ثم، فإن الدمج بين صرامة الحماية القانونية للبيانات الحيوية وبين الفهم العميق للاحتياجات النفسية اللاشعورية يمثل المدخل الوحيد لبناء بيئة تقنية إنسانية عادلة، توفر للأشخاص في وضعية إعاقة شروط الأمان الوجداني والامتلاء الأنطولوجي، وتضمن انتقالهم الفعلي والمستدام من خانة الارتهان والتبعية إلى رحاب السيادة النفسية والبطولة الرياضية والمعرفية الكاملة التي تليق بكرامة الإنسان كغاية في ذاته لا كوسيلة في آلة الرأسمالية الرقمية المعاصرة.

الفقرة الثانية: "البيئة الاحتضانية" والانتصار على العجز المتعلم (وينيكوت وباندورا)

ينتقل بنا التمكين السيكولوجي في فضاء الرقمنة من ديناميات الأنا الداخلي إلى فضاء التفاعل البيني والبيئي، حيث يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل المجال الحيوي للأشخاص في وضعية إعاقة عبر توفير ما يصطلح عليه في نظريات النمو العاطفي بـ "البيئة الاحتضانية والمسهلة الآمنة192". إن البيئة الواقعية الفيزيائية، بمؤسساتها وتصميماتها المعمارية المعيارية وتمثلاتها السوسيو-ثقافية المحبطة، غالبا ما تشتغل كبيئة طاردة ومضطهدة للجسد المختلف، تمارس ضده فصلا وحجبا مستمرا وتشعره بنقصه الوظيفي عند كل محاولة للفعل أو الحركة. وفي مقابل هذا الطرد الواقعي، يقدم الفضاء السيبراني والمنصات الافتراضية الذكية بيئة بديلة تتسم بالمرونة والسيولة، حيث يتخفف الفرد خلف الشاشات والأكواد من ثقل الأحكام المسبقة ونظرات الشفقة والوصم الاجتماعي التقليدي؛ مما يمنح الذات حيزا آمنا للتفاعل والظهور الاجتماعي والنمو النفسي المتوازن بعيدا عن التهديدات والاضطهادات الرمزية للواقع الفيزيائي المحبط.

إن هذا الأمان البيئي الافتراضي يمثل الركيزة الأساسية لكسر واستئصال واحدة من أخطر المتلازمات السيكولوجية التي تصيب الأشخاص في وضعية إعاقة بفعل التنشئة الإقصائية، وهي متلازمة "العجز المتعلم (Learned Helplessness)" التي تعيق نمو الشخصية وتدفعها نحو الاستسلام والسلبية والانكفاء الذاتي. وللخروج من هذه الوهدة النفسية، يتدخل التمكين التقني ليرفع منسوب "الفاعلية الذاتية (Self-Efficacy)" بمفهوم ألبرت باندورا، والتي تشير إلى إيمان الفرد الراسخ بقدرته على تنظيم وتنفيذ مسارات الفعل اللازمة لتحقيق الإنجازات والتحكم في الأحداث التي تؤثر في حياته193. إن الذكاء الاصطناعي، عبر واجهاته التكيفية وتقنياته التنبؤية المساعدة، يمنح المستخدم تجارب نجاح حية ومتكررة؛ فعندما يتمكن الشخص ذو الإعاقة الحركية الشديدة، عبر ميكانزمات تتبع حركة العين أو الأوامر الصوتية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، من كتابة مقال علمي، أو التحكم في منزله الذكي، أو إدارة مشروع تجاري رقمي، أو تحقيق بطولة في الألعاب الإلكترونية الدامجة، فإن هذه التجربة الإنجازية تعيد برمجة منظومته المعرفية والنفسية بالكامل، محطمة جدران العجز المتعلم الموروثة عن البيئة الواقعية المعطلة ومستبدلة إياها بسيكولوجية المبادرة والاستحقاق والقدرة على الفعل والتأثير في المحيط.

190 Gerard Goggin and Christopher Newell, op. cit., p. 48.

191 Michael Oliver, op. cit., p. 28.

192 Donald Winnicott, op. cit., p. 44.

193 Albert Bandura, op. cit., p. 81.

إن هذا الارتقاء السيكولوجي والوجودي يجد غايته النهائية والقصوى في قمة هرم أبراهام ماسلو للاحتياجات الإنسانية، وتحديدا في مرحلة "تحقيق الذات"194 والامتلاء الأنطولوجي؛ حيث يتحول الفرد عبر الوسيط الرقمي العادل من مرتبة الكائن المحاصر بحدوده البيولوجية والارتهان السوسيولوجي للآخرين، إلى مرتبة "الإنسان المتسامي" الفاعل والمنتج والمعترف بوجوده وكفاءته في "المجتمع الشبكي" المعاصر195. إن الفضاء الافتراضي المهيأ والمدعوم بالضمانات القانونية يتيح لذوي الإعاقة ممارسة "الفعل" بالمعنى الفلسفي والسياسي عند إيمانويل كانط وحنا أرندت196، حيث يخرجون من عتمة الخصوصية والعزلة المفروضة عليهم قسرا نحو ضياء الحيز العام الرقمي، مساهمين في إغناء الثقافة والمعرفة الإنسانية كذوات مستقلة تمتلك كامل السيادة على عقولها وأجسادها الافتراضية؛ فالتمكين السيكولوجي عبر التقنية ليس مجرد تكييف سلوكي عابر، بل هو عملية تحررية شاملة تعيد صياغة شروط إنسانية الإنسان197، وتجعل من التنوع الجسدي والقدراتي قيمة مضافة تغني المشهد المجتمعي والحقوقي في مغرب الرقمنة والكرامة والعدالة الاجتماعية المستدامة198.

تأسيسا على ذلك، يتكامل البعد السيكولوجي والبيئي تكاملا عضويا ووظيفيا مع البعد القانوني التشريعي؛ فلا يمكن الحديث عن فاعلية ذاتية مستدامة أو بيئة احتضانية آمنة في الفضاء السيبراني ما لم تكن هذه البيئة محصنة بترسانة قانونية صارمة تحمي البيانات الحيوية وتفرض الولوجيات البرمجية كأمر دستوري لا كمنة مؤسساتية199. إن صياغة عقد اجتماعي رقمي يزاوج بين السيادة التشريعية والامتلاء الوجودي هو السبيل الوحيد لضمان ألا يتحول الفضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي إلى أدوات مستحدثة لتكريس العنف الرمزي والإقصاء الناعم ضد الهامش، بل قاطرة حقيقية لإرساء اعتراف قانوني وسيكولوجي منصف يستوعب التنوع البشري الخلاق ويمنح الجميع فرصة متكافئة للبطولة والانتصار وتحقيق الإنسانية الكاملة في أرقى صورها التنافسية والإبداعية والوجودية الشاملة.

خاتمة

يمكن الخلاص إلى أن الطفرة التكنولوجية المعاصرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تمثل مجرد أدوات تقنية محايدة أو قنوات أداتية لتيسير العيش، بل هي بنى قوة وسلطة تعيد صياغة شروط الوجود الإنساني وهندسة مجالات الفعل في الفضاء العام الافتراضي. لقد كشف التشريح النقدي للمنظومة التشريعية المغربية عن وجود فجوة حادة بين منطوق الفصل 34 من الدستور، الذي يؤسس للمواطنة الكاملة والتمكين الجوهرى للأشخاص في وضعية إعاقة، وبين القصور الإجرائي للقوانين المكملة (كالقانون 09.08) التي لا تزال قاصرة عن حماية الخصوصية الحيوية والبيانات البيومترية الحساسة لهذه الفئة من تغول رأسمالية المراقبة والتنميط الخوارزمي المجحف. وفي المقابل، أثبت التحليل السيكوديناميي أن التملّك الواعي والآمن لهذه التكنولوجيات المساعدة يشتغل كرافعة وجودية حاسمة لرتق الجروح النفسية وترميم النرجسية الجريحة للذات عبر تحويل الآلة إلى "أنا ملحق" يكسر طوق العجز المتعلم، ويرفع منسوب الفاعلية الذاتية ليرتقي بالفرد نحو قمة الهرم التحفيزي المتمثل في تحقيق الذات والامتلاء الأنطولوجي داخل بيئة احتضانية سيبرانية آمنة ومحررة من وصمة النظرة الاجتماعية التقليدية المعطلة.

إن هذا التداخل البيني الحتمي بين متانة النص القانوني وعمق التمكين النفسي يضعنا أمام رهانات استراتيجية وسيادية كبرى يمتد أثرها إلى مستقبل الدولة والعدالة الاجتماعية في العصر الرقمي؛ ويتجلى الرهان الأول في أنسنة الأكواد وأخلقة الخوارزميات عبر فرض مقاربة الحقوق بالتصميم كقاعدة تشريعية آمرة تمنع نشوء "بروليتاريا رقمية" معزولة ومقصية برمجيا من الدورة

194 Abraham Maslow, *Motivation and Personality*, New York: Harper & Row Publishers, 1954, p. 92.

195 Luciano Floridi, op. cit., p. 128.

196 Hannah Arendt, *The Human Condition*, Chicago: The University of Chicago Press, 1958, p. 175.

197 Edgar Morin, *La Méthode, Tome 5: L'Humanité de l'humanité - L'identité humaine*, Paris: Éditions du Seuil, 2001, p. 62.

198 Shoshana Zuboff, op. cit., p. 148.

199 Lawrence Lessig, op. cit., p. 138.

الاقتصادية والمعرفية للمجتمع الشبكي المتصل. أما الرهان الثاني فيتجسد في السيادة الرقمية الوطنية الكفيلة بتوطين وتطوير برمجيات مساعدة ذكية ومستقلة، تحمي البيانات الحيوية الفائقة الحساسية للمواطنين ذوي الإعاقة وتصونها من الاختراق الاستثماري للشركات الاحتكارية العابرة للقارات، تماشيا مع الالتزامات الدولية للمغرب (لاسيما المادة 30 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). في حين يرتبط الرهان الثالث بصيانة الرأسمال الرمزي والنفسي للذات عبر الانتقال التشريعي والمجتمعي الشامل من مقاربة الرعاية التكميلية القائمة على الشفقة والاستنسابية، إلى مقاربة الاستحقاق والمواطنة المرنة الكاملة التي تصون كرامة الإنسان كغاية في ذاته لا كوسيلة إحصائية.

لائحة المراجع

- Adler, A. (1927). *Understanding Human Nature*. New York: Greenberg Publisher.
- Arendt, H. (1958). *The Human Condition*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Bandura, A. (1997). *Self-Efficacy: The Exercise of Control*. New York: W. H. Freeman and Company.
- Bourdieu, P. (2001). *Langage et pouvoir symbolique*. Paris: Éditions du Seuil.
- Deibert, R. (2013). *Black Code: Inside the Battle for Cyberspace*. Toronto: McClelland & Stewart.
- Floridi, L. (2014). *The Onlife Manifesto: Being Human in a Hyperconnected Era*. Cham: Springer Open.
- Freud, S. (1914). *On Narcissism: An Introduction*. London: Hogarth Press.
- Goggin, G., & Newell, C. (2003). *Digital Disability: The Social Construction of Disability in New Media*. Oxford: Rowman & Littlefield Publishers.
- Kant, I. (2002). *Groundwork for the Metaphysics of Morals*. (Translated by Allen W. Wood). New Haven: Yale University Press.
- Lessig, L. (2006). *Code: And Other Laws of Cyberspace, Version 2.0*. New York: Basic Books.
- Maslow, A. (1954). *Motivation and Personality*. New York: Harper & Row Publishers.
- Morin, E. (2001). *La Méthode, Tome 5: L'Humanité de l'humanité - L'identité humaine*. Paris: Éditions du Seuil.
- Negroponte, N. (1995). *Being Digital*. New York: Alfred A. Knopf.
- O'Neil, C. (2016). *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy*. New York: Crown Publishing Group.
- Oliver, M. (1990). *The Politics of Disablement*. London: Macmillan Education.
- Winnicott, D. (1965). *The Maturational Processes and the Facilitating Environment: Studies in the Theory of Emotional Development*. London: The Hogarth Press.
- Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. New York: PublicAffairs.